السياسة الفرنسية تجاه السنغال ١٩٠٤-١٩٦٠

كلمات المفتاحية: السياسية الفرنسية ، السنغال، أفريقيا .

أ.م.د. احمد محمد جاسم عبد م.د صادق احمد حامد
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية – قسم التاريخ مديرية تربية بغداد الكرخ الأولى
ahmedaldieny83@yahoo.com Said Ahmed @yahoo.com

الملخص

اتسمت السياسة الفرنسية بالظلم والقهر تجاه الشعب السنغالي مما نتج عنه الكثير من الإحداث الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، منذ أن أعلنت فرنسا الحماية عليها في عام ١٩٠٤ ، إذ أصبحت السنغال أحدى ركائز فرنسا في منطقة غرب إفريقيا التي عملت على استغلال مقدرات سكانها عن طريق أنشاء منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية تحاكي المصالح الفرنسية ، فقد أُسست لنظام سياسي بعيد عن الروح القبلية السائد بين سكان المستعمرة معتمدة على القوة العسكرية وسعت إلى تفتيت النظام القبلي وفرض نظام سياسي يأتمر بالحاكم العام الفرنسي، كما عملت على توظيف اقتصاد السنغال لصالح الاقتصاد الفرنسي عن طريق زراعة المحاصيل النقدية[١]، فضلاً عن ذلك، سعت فرنسا إلى نشر المسيحية والثقافة واللغة الفرنسية عن طريق إنشاء نظام تعليمي وصحي برعاية الجمعيات التبشيرية الفرنسية التي سعت جاهدة إلى استغلال تقديم تلك الخدمات لتحقيق أهدافها .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد .

سبقنا عدد من الباحثين في دراسة تاريخ إفريقيا ،غير إن هذه الدراسة تركز على أحدى أهم المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، إذ خضعت السنغال للاستعمار الفرنسي منذ عام ١٩٠٤، وصارت ضمن المستعمرات إفريقيا الغربية الفرنسية في إطار التقسيم الفدرالي الذي جاءت به فرنسا لمنطقة غرب إفريقيا، فقد عملت فرنسا من أجل استغلال ثروات السنغال إلى تطبيق نظام الحكم المباشر الذي يعتمد على قوة السلاح ، الذي أدى لاستنزاف خيرات سكان المستعمرة واظهار وجه الاستعمار الفرنسي القبيح .

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث واستنتاجات تضمن المبحث الأول: السنغال في الإستراتيجية الفرنسيّة حتى عام ١٩٠٤ ، أما المبحث الثاني: تناول دراسة الإدارة الفرنسية في السنغال١٩٠٤-١٩٦٠ ، وكرس المبحث الثالث : لدراسة سياسة فرنسا في توظيف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة في السنغال ١٩٠٤ -١٩٦٠

واجه الباحثان صعوبة الحصول على المصادر الفرنسية أو ترجمتها إلى اللغة العربية لندرة المتخصصين باللغة الفرنسية في العراق ، لذلك حاول الباحثان سدّ ذلك النقص بالاعتماد على المصادر والمراجع العربية وعدد آخر من الإنكليزية ، نجد تفاصيلها في هوامش البحث ومصادره.

المبحث الأول

السنغال في الاستراتيجية الفرنسيّة حتى عام ١٩٠٤

-السنغال الأهمية الاستراتيجية

تقع السنغال في غرب إفريقيا يحدها شمالًا موريتانيا وشرقًا مالي (ذاتا النفوذ الفرنسي)، وجنوبًا غينيا بيساو (ذات النفوذ البرتغالي) وغينيا (ذات النفوذ الفرنسي) ،ومن جهة الغرب تّطل على المحيط الاطلسي وغامبيا(ذات النفوذ البريطاني)، إذ كان لموقعها ميزة بالنسبة للسياسة الفرنسيّة ، كونها تقع بمحاذات مناطق النفوذ البريطانية والبرتغالية ، تبلغ مساحتها (١٩٦,٧٢٢) كلم٢، فهي تقع بين دائرتي عرض (١٢-١٦) إلى شمال خط الاستواء ،وخط طول (١١-١٧) غربًا ، اما أهم مدنها هي العاصمة داكار(Dakar) [٢].

يتميز المجتمع في السنغال بتنوع القبلي والديني ، إذ يضم الكثير من القبائل ، ومن أهم القبائل التي تقطن هناك هي : الولوف:(wolouf) ، ماندينغ (Manding) ،توكلور(Toucouleur) ،الفولاني(Foulani) ، ديولا(Diola) والسرير (Serrere)، ، أما ديانتهم فيعتنق حوالي (٩٥%) منهم الإسلام في حين يشكل المسيحيين مايقارب (٤%) أما الديانات غير سماوية تقدر بحوالي (١%) أما بالنسبة للغات يتكلم السكان لغات عديدة، ولكن اللغة الرسمية هي الفرنسية وأهم اللغات المحلية الولوف وتنتشر على الساحل أذ يتكلم بها قبائل الولوف وهي أكثر اللغات انتشارا ، إلى جانب للغات عديدة [٣].

- النشاط الاقتصادي في السنغال

أولاً: النشاط الزراعي

تعد الزراعة النشاط الأساسي لسكان السنغال، ومن أهمها الزراعة المحاصيل النقدية والتي تتمثل في فستق العبيد والصمغ العربي والذرة والقطن ،فضلاً عن، زراعة الأرز الذي يعدّ المحصول الغذائي الرئيس(٤).

ثانيًا: الموارد الطبيعية

تتوفر في الأراضي السنغالية ثروات طبيعية كبيرة مثل فوسفات الالمنيوم وفوسفات الكالسيوم والحديد و والقصدير ، مما جعلها محطة لأنظار القوى الاستعمارية ،لاسيّما، فرنسا (٥).

ثالثاً: التجارة

تعتمد السنغال في تجارتها على تصدير المحاصيل النقدية الصمغ العربي ، إلى جانب القطن ، وساعدها على ممارسة التجارة ميناء داكار الذي يعد من أهم موانئ غرب إفريقيا ، كما يعد أهم ميناء للصيد السماك ويساهم بنسبة (٨٠%) من الإرادات الكمركية (٦).

- تكريس الوجود الفرنسي في السنغال حتى عام ١٩٠٤

أولاً: التوغل الفرنسي في السنغال قبل انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥

كانت الحاجة لليد العاملة في المستعمرات الفرنسية في العالم الجديد ضرورة ملحة، فلجأت فرنسا إلى الاحتكاك بمنطقة غرب إفريقيا ،لاسيّما، السنغال عن طريق ممارسة تجارة الرقيق أثناء القرن السادس عشر ، وهذا ما أدى إلى بناء القلاع والحصون الفرنسية لتجميع العبيد والمنتجات الموجه للتصدير في الساحل الجنوبي للسنغال فكانت الوجهة نحو المحيط الاطلسي، إذ قامت فرنسا في عام ١٨١٧ بتوسيع حصن سانت لويس(Saint Louis) الذي بناه الفرنسيين عام ١٦٥٩ قرب مصب نهر دايوا (Daiwa) ، واتخذوه التجار الفرنسيون قاعدة لنشاطهم التجاري وتسللوا إلى دواخل السنغال بحثا عن المعادن. وفي عام ١٨٢٧ أخذت فرنسا تتوسع في المناطق الداخلية في السنغال للاستيلاء على المزيد من المناطق والسيطرة عليها(٧).

و لجأت فرنسا لتكريس وجودها في المناطق الساحلية بأرسال ضابط بحري يدعى غاستون دارك(١٨٠٧-١٨٧٩)(Gaston Dark)، لعقد الاتفاقيات مع زعماء القبائل ما بين عامي ١٨٣٨ و ١٨٤٢ [٨].

استطاعت فرنسا عن طريق استخدام القوة العسكرية تارة والدبلوماسية تارةً أخرى أثناء المدة ١٨٥٤-١٨٦١ ، من السيطرة على مناطق حدودية مهمة داخل الأراضي السنغالية مع مالي الفرنسية، ففي عام ١٨٥٤ شنت فرنسا بقيادة غاستون عملية عسكرية انطلاقاً من حدود مالي وفرضت سيطرتها على منطقة كور هوكو(Core Hoku) ، وفي عام ١٨٦١ نجحت فرنسا بالتوغل في منطقة بونا(Bona) بعد عقد اتفاقية مع زعماء قبائل الولوف ، واقامت قلاع حربية ووكالات تجارية ، وفي المدة الممتدة من ١٨٦١ إلى ١٨٨٣ احتلت القوات العسكرية الفرنسية بونديالي(Bondiale) وكوموه(Como) ، وبذلك تكون فرنسا سيطرت على ثلثي الأراضي السنغالية تشمل المناطق الساحلية والداخلية ومع حلول انعقاد مؤتمر برلين لم يبقى سوي المناطق الوسطى من السنغال[٩].

ثانياً: أثر مؤتمر برلين واتفاقيتي ساي- باروا والنيجر ،الذي سيرد ذكرهما فيما بعد، بتوسيع مناطق النفوذ الفرنسية في السنغال

أسباب انعقاد المؤتمر:

تعود الأسباب الحقيقية لعقد مؤتمر برلين أو مؤتمر الكونغو إلى الصراع والتنافس الذي كان حاصل بين القوى الاستعمارية في منطقة حوض الكونغو من جهة، ومنطقة خليج غينيا وشرق إفريقيا من جهة أخرى ، ولرغبة الملك البلجيكي ليوبولد الثاني(Leopold II)[١٠] في إقامة دولة داخل عمق إفريقيا، مما أدى إلى نشوب صراع بين كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكيا ، وإزاء هذا التنافس دعا أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck)[١١]، مستشار الإمبراطورية الألمانية قادة الدول الاستعمارية لعقد مؤتمر في برلين يضم كل القوى الأوروبية المهتمة بإفريقيا لمناقشة ذلك الصراع [١٢].

أنعقد المؤتمر في المدة من الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٨٨٤ إلى السادس عشر من شباط عام ١٨٨٥ ، وحضره مندوبي أربع عشرة دولة هي : بريطانيا ، ألمانيا ،فرنسا ،الدنمارك ،السويد ،هولندا، البرتغال، روسيا ،النمسا – المجر ، النرويج ،ايطاليا، الدولة العثمانيّة، بلجيكا ، و الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وذلك لمناقشة تنظيم عمليات الاستعمار

الأوربي في إفريقيا، والتأكيد على حرية الملاحة والتجارة في حوض نهر الكونغو، وقد شرعن المؤتمر عمليات الاستعمار في إفريقيا وحدد مناطق النفوذ لكل دولة أوروبيّة [١٣].

هدفت ألمانيا من انعقاد مؤتمر برلين إلى تحجيم نشاط بريطانيا وفرنسا في الكونغو والنيجر، وفي ختام المؤتمر، وصدرت قراراته في شكل ميثاق عام تضمن (٣٨) مادة ومن أهم قراراته ما يلي: [١٤].

١-تقرير حرية التجارة في حوض الكونغو.

٢-الألتزام بحرية الملاحة في نهر الكونغو والنيجر.

٣-الأعتراف بدولة الكونغو الحرة التي أصبحت ،فيما بعد، من ممتلكات بلجيكا.

٤- العمل على إلغاء تجارة الرقيق ومغادرتها والقضاء عليها.

٥- و اتفق المؤتمرون على أن أي دولة أوروبية تحتل منطقة إفريقية ، يجب إن تعلن للدول الأوروبية الأخرى بهذا الاحتلال، يحق لها أن تستعمر هذه المنطقة ،فيما بعد.

٦- أن أي دولة سبق لها أن ارتبطت بمعاهدات أو اتفاقيات مع السكان الأصليين يكون لها الحق في احتكار التجارة معهم دون تدخل دولة أخرى.

نتيجة لهذه القرارات شهدت منطقة غرب إفريقيا تكالب الدول الأوروبية، على توسع مناطق النفوذ فلجأت الدول الاوروبية ومنها فرنسا إلى أسلوب عقد المعاهدات والاتفاقيات، فقد اتخذت المعاهدات شكلين:[١٥].

١- المعاهدات الإفريقية الأوروبية: فكانت في البداية عبارة عن معاهدات تجارية (تجارة الرقيق)، التي أدت إلى احتكارات نجم عنها التدخل السياسي الأوروبي في الشؤون الإفريقية، ثم تطورت وأصبحت معاهدات السياسية التي تخلى زعماء القبائل الإفريقية بمقتضاها ضمنياً عن سيادتهم بمقابل الحماية، أو تعهد بعدم الدخول في التزامات تعاهديه مع الدول الأوروبية الأخرى . واستطاعت فرنسا بدبلوماسيتها أن تعقد المعاهدات وأن تتفق مع الزعماء على بسط نفوذها وحمايتهم تارة بالإقناع وأخرى بالتهديد والوعيد.

٢- معاهدات التقسيم الأوروبية الثنائية: وقعت بين الدول الأوروبية، إذ كانت الدول الأوروبية المتعاهدة مع زعماء الأفارقة تعمد تدريجياً لتحويل حقوقها بمقتضى المعاهدة إلى حقوق سيادة، طالما لم تطعن في المعاهدة أي دولة أوروبية أخرى، فكانت منطقة النفوذ إذن تنشأ في

أولى مراحلها بمقتضى إعلان من طرف واحد، ولم تكن تتحول إلى واقع ملموس إلا إذا تم التسليم بها.

من أهم هذه المواثيق والمعاهدات التي ابرمتها فرنسا مع القوى الأوروبية الأخرى لتوسيع مناطق نفوذها في منطقة غرب إفريقيا ،لاسيّما، السنغال:

١-اتفاقية ساي – باروا(Sai – Bar) عام١٨٩٠ :

أبرمت هذه الاتفاقية بين فرنسا وبريطانيا في عام ١٨٩٠ ، وتضمنت بندين ونخص بالذكر البند الثاني الذي يحتوي على اعتراف بريطاني لمناطق النفوذ الفرنسي في جنوب ممتلكاتها للبحر المتوسط حتى خط ساي على نهر النيجر وباروا على بحيرة التشاد، لغاية عمل شركة النيجر(١٦)، وقد قام مفوضون معنيون من طرف الحكومتين لتحدي هذا الخط وتحديد مناطق نفوذ البلدين التي تمتد من غرب إلى جنوب النيجر الأوسط والأعلى، وبذلك حصلت فرنسا على اعتراف بريطاني بمناطق نفوذها في السنغال(١٧).

٢- اتفاقية النيجر في عام ١٨٩٨ :

عقدت هذه الاتفاقية بين فرنسا وبريطانيا في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٨٩٨ ، من أجل إنهاء كل المشاكل الحدودية المعلقة بين الطرفين في غرب إفريقيا ،لاسيّما، في مناطق النفوذ البريطانيّة في مستعمرة غامبيا ومناطق النفوذ الفرنسية في السنغال والمناطق الواقعة ما وراء الدرجة (٩) لخط الاستواء ، وتضمنت هذه الاتفاقية تسعة بنود، عينت من خلالها حدود ممتلكات الدولتين وأدرجت الإجراءات المتخذة ، فيما يخص حرية التجارة والملاحة في مستعمراتهم، وحصلت فرنسا بموجبها على منطقة بوندغو(Bondago) في عمق الأراضي السنغالية ، وبذلك منحت فرنسا طريق لربط مستعمراتها الشمالية والغربية والوسطى(١٨).

ثالثاً: توسع التغلغل الفرنسي في السنغال بعد مؤتمر برلين

أدت مقررات مؤتمر برلين إلى زيادة حدة التنافس الاستعماري التي وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية، فسيطرت فرنسا على مساحة واسعة في غرب إفريقيا بفضل إمكانياتها البحرية والبرية، إذ اتبع الفرنسيون سياسة الغزو العسكري، فقد زحفوا من أعالي نهر النيجر وهزموا دامل كايور(١٨٣٤-١٨٨٦) (Dumbel Kapoor)، أحد ابرز زعماء القبائل المنطقة الغربية في السنغال الذي حاربهم

حتى الموت في عام ١٨٨٦، ثم هزموا محمد الأمين(Mohamed El Amin) في معركة توبا كوتا (Tuba Kota) في عام ١٨٨٧ ، الذي يعدّ ابرز واقوى زعماء الإسلاميين ، وبذلك قضوا الفرنسيين على أهم قوتين في المناطق الوسطى للسنغال مما اصبح الطريق سالك لقضاء على أخر قوى تواجه فرنسا هي دولة ساموري[١٩].

نجح الفرنسيين في عام ١٩٠٤ ، في كسر المقاومة العنيفة والشهيرة التي واجههم بها الزعيم ساموري توري(١٨٣٠-١٩٠٥) (Samori Toure) عندما تمكنوا في آخر الأمر من أسره ونفيه إلى خارج السنغال، وقد نتج عن هزيمة هؤلاء الزعماء زيادة النفوذ الفرنسي في المناطق الداخلية للسنغال، إذ عمل الفرنسيون على تقوية وجودهم في السنغال منذ عام ١٨٩٨ ، إذ استطاع ضابط فرنسي يدعى لويس بنجي (Louis Benji) في عام ١٩٠٤، من التوغل في مناطق الوسطى في السنغال، ومن توقيع عدة اتفاقيات حماية مع عدد من الزعماء المحليين في مناطق كاتيولا (Katyola) وبواكي(Bouake) ، وفي هذا التاريخ اعلنت فرنسا حمايتها على كافة الأراضي السنغالية [٢٠].

المبحث الثاني

الإدارة الفرنسية في السنغال ١٩٠٤-١٩٦٠

-شكل النظام الحكم الفرنسي في السنغال

طبقت فرنسا نظام الحكم المباشر في السنغال الذي يعتمد على القوة في اخضاع المنطقة ، وبالتالي القضاء على الزعامات المحلية أو استملتها ،فضلاً عن، التمييز العنصري في المناصب الإدارية بين الفرنسيين والافارقة ، إذ كان للفرنسي مجموعة من الامتيازات التي بدورها تعطيه الحق في معاقبة الإفريقي ، سواء بالسجن أم بدفع غرامة مالية ، وهذا نتيجة للقوانين التي شرعتها فرنسا ، وبموجب هذه القوانين اقتصر عمل الموظفين الأفارقة في السنغال على أداء المهام التكميلية، بينما منحت الفرنسيين العمل الإداري في السلطات القضائية والمراكز السياسية العليا[٢١].

أعلنت فرنسا في عام ١٩١٤ نتيجة اندلاع الحرب العالمية الأولى عن تعيين احد أبرز شخصياتها الاستعمارية رافائيل فالنتين ماريوس أنتونيتي (Raphael Valentin Marius Anthony) في منصب الحاكم العام الفرنسي في مستعمرة السنغال (١٩١٤-١٩١٦) الذي

يعاونه موظفين فرنسيين مستبدين كانوا يخضعون للحكومة الفرنسية في باريس ،فضلاً عن، رؤساء القرى الأفارقة [٢٢].

فكان شكل الحكم الفرنسي في مستعمرة السنغال أثناء المدة ١٩١٤ –١٩٦٠، وفق الشكل الآتي: [٢٣].

١– الحاكم العام : هو ممثل الحكومة الفرنسية في مستعمرة والمنفذ لسلطاتها ورئيس القوات المسلحة فهو الذي ينظم الميزانية ويدير المصالح الإدارية المركزية الفرنسية وأي قانون أو قرار يأتي من فرنسا لا يصبح نافذا إلا بموافقته، وقد أعطاه هذا الوضع عملياً نوعا من حق الفيتو .

• نائب الحاكم : له الحق في جميع المجالات السياسية والإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ومسؤول على النفقات .

• مجلس الحاكم: يتكون من السكرتير العام للإدارة ومن القائد العام ومن نائب الحاكم وبعض الموظفين الذين يعينهم الحاكم ، ومهمته تقديم المشورة لحاكم العام.

٢– الدائرة: هي أهم مؤسسة في التنظيم الإداري الاستعماري بأسره ، إذ تجمع كل دائرة عدداً من التقسيمات الفرعية، ففي عام ١٩١١ كان (٩) دائرة في السنغال، لكن فرنسا إعادة تقسيم المستعمرة في عام ١٩٢١ ، لتصبح (١٧) دائرة هي : [٢٤].

أسيني(Assine) وباوليها الشمالية(Baoule-Nonth) وباوولي الجنوبية (Baoule Sauth) وبسام(Bassam)وبوندوكي(Bondoukou)وإنديبه(Indenie)وروغو(orohogo) و كونغ (Kong) وباس – كافالي (Bas-cavally) ولاغونس (Lagunes) ولاهو (Lahou) ومانكونو (Mankono) ونزي كومو(Nzi-comoe) وأعالي كافالي (Haut- cavally) و أعالي ساساندرا (Haut- sassandra) و باس – ساساندرا (Bas- sassandra) و توبا (Touba).

* المسؤول الإداري : هو فرنسي يمارس دور السلطة الاستعمارية ، في كل دائرة من دوائر المستعمرة ، ويكون حلقة الوصل بين رئيس الدائرة والحاكم العام .

* رئيس الدائرة أو قائد الدائرة : هو الممثل الحاكم العام الفرنسي والرئيس السياسي والإداري ورئيس الشرطة ، ورئيس المدعين ، ورئيس المحكمة وهو الذي يدير المحكمة الأهلية ويحدد ضريبة الرؤوس ، ويشرف على الكمارك ، ويطالب بعمال السخرة ، ويجمع محاصيل التصدير

، ويفرض الخدمة العسكرية ، وكان يحكم عليه على ضوء الأرباح التي يجنيها لصالح فرنسا لا الخدمات التي يقدمها للأفارقة ،وهذا المنصب يناظر منصب مفوض الإقليم في المستعمرات البريطانيّة.

* زعماء القرى : يتمثل عملهم في تنفيذ التعليمات الصادرة إليهم من قائد الدائرة الفرنسي ، وكان اختيارهم من ضمن الجنود الأفارقة العاملين في الفرق الفرنسية . وفي عام ١٩٥٨ وصلت عدد الدوائر(٢٩) دائرة .

٣- التقسيمات الفرعية : يترأسها مدربين في المدرسة الاستعمارية التي تم أنشأها في العام ١٩٢٣ مهمتها تخريج موظفين أفارقه موالين لفرنسا[٢٥].

٤- المجلسان التشريعي والتنفيذي

* المجلس التشريعي

أصدرت فرنسا في عام ١٩١٦ ، قرار بتشكيل أول سلطة تشريعية في مستعمرة السنغال تتكون من (١٥) عضواً (٩) اعضاء فرنسيين تعينهم حكومة بلادهم و(٦) اعضاء افارقة (٢) منهم بالانتخاب و(٤) يعينون من لدن الحاكم العام الفرنسي يتم تجديدهم كل (٥) سنوات وظل المجلس التشريعي على حاله حتى عام ١٩٤٦ ،إذ تم زيادة اعضاءه ليصبح (٣٥) عضوا ومنهم (١٨) عضو فرنسي يتم تعينهم من قبل حكومة بلادهم و(١٧) عضو أفريقي جميعهم بالانتخاب على ينتخبون (٢) منهم لميثلون المستعمرة في البرلمان الفرنسي ، وفي عام ١٩٥٩، أصبح عدد اعضاء المجلس التشريعي (١٣٣) عضو يمثلون جميع مناطق المستعمرة منهم (٣) فقط فرنسيين هم الحاكم العام ونائبة ووزير المالية [٢٦].

المجلس التنفيذي : هو السلطة المنفذة للقوانين، كان برئاسة الحاكم العام الفرنسي يساعده موظفون كبار كلهم من الفرنسيين ، في عام ١٩٤٦ مثل الافارقة فيه، وكان بجانب المجلس التنفيذي توجد مجالس استشارية تدير الشؤون كالتعليم و والصحة العامة والعمال [٢٧].

-نظام الحكم الفرنسي والقوى الوطنية في السنغال

كانت السلطة الفرنسية في السنغال عسكرية بامتياز ، اعتمدت سفك الدماء لتثبيت ركائزها ،وقد جوبهت بردود فعل وطنية قوية في أغلب الأحيان ، ومن أقوى هذه المقاومات مقاومة ساموري توري التي امتدت بين عامي ١٨٨٧-١٩٠٤ التي ارهقت القوات الفرنسية، إلا أن نقص الامكانيات كالأسلحة وسوء التنظيم لدى قوات ساموري أدى إلى هزيمتها ، فضلاً عن،

امتلاك القوات الفرنسية للأسلحة الحديثة كالمدافع التي تضرب التحصينات ، والبنادق السريعة الطلقات التي قضت على تلك المقاومة[٢٨].

فسح المجال أمام الجيش الفرنسي للتدخل في جميع المجالات الإدارية والاجتماعيّة والاقتصادية في السنغال لفرض وتطبيق القوانين الفرنسية بالقوة ،لاسيّما، بعد القضاء على مقاومة ساموري ، فوضعت فرنسا سياسة عسكرية منذ عام ١٩١٤، التي اعدت إفريقيا جنوب الصحراء بمثابة مستودع أساسي للرجال الضروريين للحفاظ على هيمنتها العسكرية في العالم [٢٩].

أصدرت فرنسا في عام ١٩١٦ ، قانون التجنيد الإجباري المتضمن إنشاء جيش أسود دائم وفرضت الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات لكل الذكور الإفريقيين ،لاسيما، في السنغال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٢٠-٢٨) عاماً ، وكان الغرض من ذلك هو احلال القوات الإفريقية السوداء محل الحامية العسكرية في الجزائر حتى يتسنى لهذه الأخيرة الخدمة في أوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)[٣٠].

أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى، زادت فرنسا من عملية التجنيد الإجباري ، وشنت السلطات الفرنسية في السنغال عمليات التمشيط، التي أسفرت عن حرق وتدمير وقتل الفلاحين بحثاً عن الشبان ، إذ اجبرت فرنسا زعماء القبائل على اعطاء عدد من الرجال لتجنيدهم، الذين قاموا بتجنيد الكثير من صغار وكبار السن الذي لا يشملهم قانون التجنيد لترضيه سلطات الفرنسية ،هذا ما أدى إلى تكوين قوة أفريقية سوداء ، تألفت من ما يقارب (٧٠،٠٠٠) مقاتل منهم ما يقدر(٨،٠٠٠) من السنغال، كان لهذه القوات دور أساسي ،فيما بعد، بإخماد التمردات التي حدثت ضد السلطة الفرنسية[٣١].

أدت السياسة الفرنسية في تطبيق قانون التجنيد الإجباري ما بين عامي ١٩١٦ – ١٩٢٦ ، إلى هجرة نحو (١٢،٠٠٠) من شبان السنغال إلى مستعمرة غامبيا البريطانية ، فضلاً عن، التمردات التي وقعت في المناطق الشرقية والغربية التي رفض زعمائها التجنيد الإجباري، إلا إن ردت فعل القوات الفرنسية كانت قاسية ، إذ أرغمت أبناء تلك المناطق على الانخراط في الجيش وجلدوا وشنقوا ونفي الزعماء وسجنوا وسويت القرى بالأرض ليكون ذلك عبرة لمن يعتبر [٣٢].

كان للنساء والاطفال في السنغال نصيباً من المعاناة ، إذ عملوا كوسيلة لنقل الامدادات للقوات الفرنسية التي كان يتعذر نقلها بالوسائل التقليدية كالطرق والسكك الحديدية أو على ظهور الدواب [٣٣].

-مقاومة قبائل لولوف للوجود الفرنسي ١٩٠٤-١٩٣٨

كانت قبائل لولوف التي تسكن في المناطق الساحلية من السنغال كونت إمارة الإسلامية منذ مطلع القرن التاسع عشر، واجهت القوات الفرنسية منذ إن اعلنت فرنسا الحماية على السنغال في عام ١٩٠٤ ، وأعلنت تلك القبائل الجهاد ضد الفرنسيين وأستمرت بمعارضة السياسة الفرنسية بأساليب متعددة منها عسكرية وأخرى سلمية ، ففي عام ١٩١٧ اعلنت تلك القبائل معارضتها الشديد لقانون التجنيد الإجباري ورفضت انخراط ابنائها في القوات الفرنسية، إلا أن القوات الفرنسية دخلت إلى معاقل قبائل الولوف في بيساندوجو (Besandugu) واعتقلت زعمائهم ،مما أدى إلى إعلان الجهاد ضد القوات الفرنسية وشهدت تلك المناطق صراع استمر قرابة عشرين عاما، وتمكنت قوات لولوف أثناء تلك المدة من بث الفزع والرعب في قلوب القوات الفرنسية، وفي عام ١٩٣٨ ، اعلن الحاكم العام الفرنسي لويس بريسولي(Louis Bressolles)[٣٤] العفو العام على كل الخارجيين عن السيطرة الفرنسية ،وقد جوبهت تلك الدعوة برفض من الزعماء تلك القبائل ،مما أضطر الحاكم العام للدخول في مفاوضات ، وتم من خلالها اعطائهم خصوصية وامتيازات وادى ذلك لدخول القوات الفرنسية في مناطق قبائل لولوف وبذلك استطاعت فرنسا من القضاء على أخر معاقل مقاومة الوجود الفرنسي [٣٥].

يمكن تقسيم تطور الإمارة الإسلامية التي تضم قبائل لولوف إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: امتدت من عام ١٨٢٠ - ١٨٨٤ اتسمت ببناء مجتمع جديد ودولة جديدة.

المرحلة الثانية: امتدت من عام ١٨٨٥ - ١٨٨٨، واتسمت هذه المرحلة بالصبغة الدينية واعلان الجهاد لنشر الإسلام بين الوثنيين وفتح للعديد من المدارس لتحفيظ القرآن وإنشاء المساجد. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتبدأ من عام ١٨٨٩- ١٩٣٨ اصطبغت بالصبغة العسكرية. اصطدمت مع الفرنسيين طوال المراحل الثلاثة، ولكن اختلفت حدة الصدام من مرحلة إلى أخرى فقبل عام ١٨٨٤ م اقتصرت العلاقة بينهم وبين الفرنسيين على مجرد

المناوشات العسكرية، ولكن بعد عام ١٨٨٤ هاجمت قوات الولوف الفرنسيين بعنف، وقد قسمت قوات إمارة لولوف إلى ثلاث فرق الأولى تتوسع شرقا، وتضم أراضي جديدة لأمارة والثانية تتمركز في السنغال، والفرقة الثالثة تقاتل الفرنسيين وتعمل على تكبيدهم أعلى الخسائر الممكنة، أما بالنسبة لجيش إمارة الولوف فيضم جنودا محترفين ، كما اعتمدت لتدعيم جيشها على ببيع المعادن إلى التجار الأوروبيين بمقابل إمدادها بالأسلحة [٣٦].

المبحث الثالث

سياسة فرنسا في توظيف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة في السنغال ١٩٠٤ –١٩٦٠

أولاً: الأوضاع الاقتصادية

أ–ملكية الأراضي

كانت الأرض قبل الاستعمار الفرنسي ملكاً للقبيلة يعيشون كأسرة واحدة يعمل جميع أعضائها لتقديم الغذاء إلى كل فرد فيها ، يقول الرحالة الفرنسي فولني (Volney) في هذا الشأن "**إن معظم الافريقيين ينظرون إلى الارض ، كما ينظر الأوربيون إلى الشمس والهواء ، فهي تستوي معها في الوفرة ، ولا غنى عنها ، وينبغي أن يشارك بها كل أفراد المجتمع وفقا لاحتياجاتهم فلم يكن للأرض ثمن ، ولم تكن سلعة للبيع**"[٣٧] .

بعد تكريس فرنسا لوجودها في السنغال استولت على الأرضي بالقوة ثم سنت العديد من قوانين حيازة الأرض أثناء المدة ١٩٠٤–١٩٦٠ ، أصبحت الأرض بموجب تلك القوانين سلعة تباع وتشترى ،فقد مكنت السياسة الفرنسية الشركات الفرنسية الرأسمالية من شراء الأراضي من الافارقة وهم مرغمون بعد أن تتراكم عليهم الدين ،لاسيّما، أثناء وبعد سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) [٣٨].

ب– الزراعة

انتشرت في مناطق السنغال زراعة المحاصيل الغذائية ، وأبرزها الأرز الذي يعدّ من أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية في المستعمرة، وقد سعت فرنسا إلى رفع إنتاج السنغال من المحاصيل النقدية، فقد أزدهر إنتاج الخشب والصمغ العربي أثناء المدة ١٩٣٣–١٩٦٠ ، بفضل السياسة الفرنسية التي اعتمدت على إدخال الطرق الحديثة بإنتاج واتبعت الطريقة الفرنسية في زراعة المحاصيل النقدية مثل الفستق العبيد والصمغ العربي ، ولتحسين زراعة هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها ظهرت مجموعة من الجمعيات وأبرزها " **الجمعية الفرنسية**

التعاونية " التي كانت تعمل على تدريب المزارعين على الأساليب الزراعية المحسنة بالإضافة الى الائتمان الزراعي الذي نظم في عام ١٩٣٤ ، والذي يضمن عمليات الإنتاج القصيرة والمتوسطة المدى مع تشجيع التحول إلى الملكية الخاصة ونتيجة لهذا تصدر الصمغ العربي المرتبة الأولى بعد عام ١٩٣٧، ولم تعتمد فرنسا على زراعة الصمغ العربي لوحده بل اعتمدت على زراعة الفستق العبيد كسبيل لمقاومة آثار الازمة الاقتصادية العالمية مقابل التخلي عن المزارع الجماعية في بعض المحاصيل[٣٩].

نظرا للأرباح التي حققها الفرنسيين أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) من المحاصيل النقدية الموجه للتصدير قرر المزارعون الأفارقة التوقف عن زراعة المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي والتوجه لزراعة المحاصيل النقدية ،وقد أثرت هذه السياسة على قلة توافر الغذاء لسكان المستعمرة فانتشرت المجاعة وأزداد المرض وكثر موت الاطفال وبالتالي بدأ عدد السكان يتناقص ،كما أدت هذه المحاصيل إلى إنهاك الأرض فأصبحت غير قادرة على الإنتاج ،واستمرت السياسة الفرنسية على نفس المنوال حتى عام ١٩٦٠[٤٠].

ج- طرق المواصلات

تعدّ السنغال من أغنى المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا من حيث الموارد الاقتصادية ،غير أن ظروفها الطبيعية ،لاسيما، غطاء الغابات الكثيفة ،قد أعاق تنميتها وأخر تطورها ،فقد كانت أول خطوة للتغلب عوائق التنمية الاقتصادية تطوير وأنشأ طرق مواصلات تواكب السياسة الفرنسية الرامية لاستغلال ثروات السنغال[٤١].

* السكك الحديدية :

أنشأت فرنسا عدد من خطوط سكك الحديدية أثناء المدة ١٩٠٤ -١٩٦٠ ، لخدمة مصالحهم العسكرية والاقتصادية وأبرزها خط مدينة داكار- إلى مدينة سيكاسو في مالي الذي مد في عام ١٩٢١ ، كما عملت السلطات الفرنسية في السنغال في عام ١٩٢٨ إلى ربط الخط مع خط بوبو(bobo) - ديولاسو (ulasso) ليبلغ طولة نحو(٥٠٠) كم٢ تقريباً ،وفي عام ١٩٣٤ مد إلى غابة بواكيه (Bouake) ،وفي عام ١٩٥٤ اوصلت السلطات الفرنسية الخط إلى غابة باكستي (Paksti) ،وفي الجدول ادناه يبين مراحل بناء السكك الحديدية في مستعمرة السنغال وأثرها على الاقتصاد[٤٢].

اسم الخط	طول بـ كيلو متر مربع	تاريخ التنفيذ
داكار – أغبوفيل	٨٥	١٩٠٨
أغبوفيل – ديمبو كرو	٩٧	١٩١١
ديمبوكرو– بواكي	١٤٥	١٩١٣
داكار– سيكاسو	٢١٦	١٩٢١
بواكيه – كاتيولا	٥٩	١٩٢٤
كاتيولا– تافيري	١٣٧	١٩٢٦
بوبو– ديولاسو	٢٦٥	١٩٢٨
تافيري– فيركيسيدوغو	٧٦	١٩٣٩
فيركيسيكوغو– وبوديولاسو	٢٥٨	١٩٤٤
داكار –أرف بورت بويه	١٥٠	١٩٥٩

نلحظ من الجدول في اعلاه مدى اهتمام فرنسا بقطاع المواصلات لما له أهمية في عملية تسهيل نهب ثروات سكان مستعمرة سنغال، إذ كانت تهدف بالدرجة الاولى إلى نقل ثروات السنغال إلى فرنسا، كما سهلت لها النهوض بنشاطات اقتصادية أخرى، وتركز هذه السكك في المناطق المنتجة للمحاصيل النقدية.

*** الموانئ**

عملت فرنسا على إنشاء ميناءين في مستعمرة السنغال لتسهيل عملية استغلال ثروات تلك المستعمرة هما : [٤٣].

ميناء داكار : هو ميناء الرئيس في السنغال، إذ يساهم بنسبة (٨٠%) من الإيرادات الكمركية للمستعمرة ، ويعدّ أهم ميناء لصيد سمك التونة .

ميناء كاولاك : يحتل هذا الميناء الصدارة من حيث تصدير الصمغ العربي ،فضلًا عن، بناء الجسور وأهمها جسور كباري التي ربطت اليابس بجزيرة سام (Bassam) إلى جانب الطرق البحرية والنقل النهري .

***الطرق البرية**

انجزت فرنسا في عام ١٩١٣ ، طرق برية أكثر من (٤٠٠٠) كم٢ من الطرق بما في ذلك (١٦٠٠) كم٢ في مناطق السافانا ، و(٢٤٠٠) كم٢ في الغابة بينما(Benmi)، وفي عام ١٩١٨ ، تم تطوير الطرق البرية أكثر من (١٧٠٠) كم٢

– طريق كاغرانيوا (Granyuoa) ساسا ندرا (Sassandra) في عام ١٩٤٣ .

– طريق داكار بغانيوا في عام ١٩٤٧ ،وأيضا خط ديمبوكرو (Dimbokro)

بواهيه (Bouahe) وأخيرا خط داكار اغبوفيل (Agboville) في عام ١٩٥٣ .

كما تم أنشاء أثناء المدة ١٩١٤–١٩٦٩ ، أكثر (٣٨٠٠) كم ٢ من خطوط التلغراف ، و(٤١) محطة اتصال بموجب مرسوم الاتصالات الذي صدر في عام ١٩١٣[٤٤].

د–التجارة

كانت التجارة في السنغال قبل إعلان فرنسا الحماية عليها حرة نشطة تتم مع مماليك إفريقيا وشعوبها وبين دول شمال إفريقيا وبدخول فرنسا زال أثر التجارة الداخلية وتركز النشاط على التجارة الخارجية ، وهذا ما جعل التجارة في السنغال تربط بالاقتصاد الفرنسي فتمثلت في فستق العبيد والصمغ العربي والقطن وكذلك الاخشاب ، أما الواردات فتمثلت في السلع الاستهلاكية واختصت في مجال الزراعة النقدية الشركات التجارية التي كانت مدعمة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية على شكل قروض وكانت تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة مع الإعفاءات من الضرائب في السنوات الأولى من الأزمة وهذا ما جنبها الخسائر والحفاظ على الارباح والزيادة ومن أهم هذه الشركات الفرنسية التي سيطرت على التجارة الداخلية والخارجية شركة (CL) وشركة بونيليفر(Boneliver) وشركة هونغ(Hong) وشركة بينت فيردير(Paint Verder) ،ومن أهم صادرات السنغال ١٩٠٤ – ١٩٦٠ :

١– فستق العبيد

يعدّ فستق العبيد من المحاصيل النقدية المهمة، إذ بلغت صادراته في عام ١٩٣٠ ،نحو (١٥,٦٣٣) طن والجدول الآتي يمثل قيمة صادرات فستق العبيد أثناء المدة ١٩٣٠–١٩٥٩ [٤٥].

السنوات	الكمية بالطن
١٩٣٠	١٧،٥٥٧
١٩٣٢	١٧,٩٨٧
١٩٣٣	١٨,٢٤٥
١٩٣٨	٢٠,٤٣٢
١٩٤١	١٩,٩٨٧
١٩٤٥	٢٠,١٣٢
١٩٤٩	٢١,٧٨٦
١٩٥٩	٣٤,٦٧٨

نلحظ من الجدول في اعلاه استمرار ارتفاع معدلات تصدير فستق العبيد ، نتيجة السياسة الفرنسية التي تعتمد على استغلال ثروات السنغال وإن هذه المعدلات كانت تصب ارباح كبيرة لشركات الفرنسية العاملة في المستعمرة.

٢-الصمغ العربي

مثل الصمغ العربي نسبة كبيرة من الصادرات أكثر من صادرات فستق العبيد وفي كانون الثاني من عام ١٩٣١، خفضت السلطات الفرنسية الرسوم الكمركية على الشحن البحري لصمغ العربي ، فقد أصبح منتج مربح للشركات التجارية الفرنسية فوصلت الأرباح في النصف الأول من عام١٩٣١، نحو (٣٤٥،٤٦٠) فرنك فرنسي [٤٦] .

٣- الخشب

يعدّ الخشب من أهم صادرات السنغال، فقد وصل مساحة الخشب المستغلة إلى (٢٥٠٠) هكتار ، مما أدى تطور المستعمرة بشكل عام وقطاع الغابات على وجه الخصوص ،والجدول الآتي يمثل معدلات تصدير الخشاب أثناء المدة ١٩٠٧-١٩٢٩ : [٤٧].

السنوات	الكمية بالطن
١٩٠٧	٢٠,٠٩٦
١٩١٠	١٥,٨٨٠
١٩١٤	١٣,٩٤٦
١٩١٧	١٧,٤٠٧
١٩١٩	٢٠,٦٠٧
١٩٢٧	٢٤,٦٧٨
١٩٢٩	٢٥,٢٣٤

نلحظ من الجدول في اعلاه ارتفاع معدلات تصدير الاخشاب ،لاسيما، في السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى، يعد هذا مؤشر خطير على الاستغلال الفرنسي البشع للغابات في مستعمرة السنغال.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعيّة

١- الخدمات الصحية

أنشأت فرنسا في عام ١٩١٧ ، أول إدارة طبية في العاصمة داكار ولهذه الأخيرة عدة فروع ، كما يوجد مستشفى رئيس واحد في العاصمة ، ومستوصف للولادة [٤٨].

كان معظم الأطباء فرنسيين وأوربيين ، أما الأفارقة اقتصر دورهم كمساعدين فقط ، إذ تلقوا تدريبهم في مدرسة الطب في فرنسا [٤٩].

أما ما يخص أسباب انتشار الأمراض تعود إلى سوء التغذية الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات عند الاطفال وهذا بسبب إجبار الفلاح الأفريقي على ترك أرضه الجيدة والتحاق بالتجنيد الإجباري ، فالغذاء الذي كان يوفره لنفسه وأسرته قبل تكريس الوجود الفرنسي أصبح نادرا وقليل ،فضلاً عن ذلك، إلى المناخ الاستوائي الذي كان سائد ومن أبرز الأمراض التي كانت منتشرة مرض النوم والجذام والملاريا وحمى النخاع الشوكي والجدري [٥٠].

٢- الإدارة الفرنسية لقطاع التعليم

إن نظرة الفرنسيين للتعليم في السنغال جاءت مبكره ،فقد كان الإشراف عليه من قبل البعثات التبشيرية والتنصيرية الفرنسية حتى قبل اعلان الحماية في عام ١٩٠٤ ، ثم قامت الحكومة الفرنسية بعد اعلان الحماية بتقديم المساعدات لهذه البعثات على شريطة أن تكون خاضعة لما يشرعه لها البرلمان الفرنسي، ثم أخذت الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٠٩ بإفتتاح مدارس فرنسية للافارقة التي كانت لغة الدراسة فيها الفرنسية ، نظم التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية بالقرار الذي صدر في عام ١٩١١ ، فأنشأ السلطات الفرنسية في السنغال بين عامي ١٩١١-١٩٢٢ ، مدرسة القرية ومدرسة المقاطعة ومدرسة المدينة التي يدرس فيها أبناء المواطنين " **أي الذين يحملون الجنسية الفرنسية** " (٥١) .

كان التعليم في السنغال ينقسم إلى :

١- المرحلة الابتدائية الأولى : كان مدرسو هذه المرحلة جميعهم من الأفارقة الذين درسوا في مدارس التبشيرية الفرنسية، وكانوا يدرسون أصول الزراعة إلى جانب التعليم القراءة والحساب.

٢- المرحلة الابتدائية الثانية : طلبة هذه المرحلة مختارون من خريجي المرحلة الأولى الموجودين في المدن ويدرب الطالب في السنتين النهائيين على بعض أعمال الوظائف الصغرى في الحكومة وبعض هذه المدارس في هذه المرحلة تؤهل لتخريج المدرسين لمدارس المرحلة الأولى بعد تدريب مدته ثلاث سنوات ،فضلاً عن، المدارس الثانوية التي كانت نسبة الطلبة ضئيلة فيها، ففي عام ١٩٤٤، تمكن (٥٠٠) طالب في السنغال من الدخول إلى التعليم الثانوي من أصل (٢٧٠٠) طالب، وبعد الحرب العالمية الثانية أنشأت فرنسا بعض المدارس المهنية وأخرى زراعة في داكار ،وكان التعليم المهني الصناعي قائم على العنصر الأبيض فقط ، كان مضمون التعليم في مختلف مدارس السنغال متمم للنظام الاستعماري الفرنسي ، فقد كانت المناهج التعليمية تمجد بالعنصر الأبيض والاستعمار الفرنسي وتحاول اذابة الهوية الإفريقية، كما عملت فرنسا عبر هذه المناهج على ربط الاجيال الناشئة في السنغال بمفاهيم خاطئة وقيم فاسدة تشيد بقوة المستعمرين وتهدف إلى تعميق الولاء للغرب وأساليبه والتقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية ، كما منعت اللغات الإفريقية في المدارس ومن يستعملها يجبر على الركوع على ركبتيه في زاوية الصف ، وقد حلت البرامج الدينية المسيحية محل البرامج الدينية الاسلامية . كانت سياسة التعليم تقوم على الاحتقار

والاذلال الأفريقي واتهامه بالتأخر والبربرية ، فكان يرسخ في الطالب الأفريقي فكرة انتمائه إلى العالم البدائي ، فالكاتب المدرسي كان يصور الأنسان الأفريقي تعيساً في هيئته ، مترهلا في شكله ومنظره يميل للطرب أكثر من ميله للتفكير ، وهذا كله يهدف إلى طمس الهوية الافريقية [٥٢].

٣- أوضاع العمال والعمل

كانت الإدارة الفرنسية في السنغال تتحكم في تجنيد العمال الأفارقة فجعلتهم يعملون في المزارع والسكك الحديدية وغيرها من الأعمال الشاقة بينما اقتصرت الوظائف الحكومية على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين ، لم تكن هذه الأيدي العاملة تتقاضى أجرة على عملها وهذا ما أكدت عليه الإدارة الفرنسية وازدادت بعد الحرب العالمية الأولى ،لاسيما، في المشروعات ذات الأهمية وحدد ذلك (١٢) يوما بعدما كان (٧) كل عام ، وهذا ما يطلق عليه بنظام السخرة ، وتطبيقها لهذا النظام ظل زعماء السنغال يقومون بتوقيع عقود يقدمون عبرها العمال الأفريقيين للعمل في شركات التعدين الفرنسية كالمناجم وظل ذلك حتى عام ١٩٢٨ ، وقد لجأوا في بعض الأوقات إلى رجال الإدارة ليساعدوهم على جمع ما يريدون من العمال إلا أن الإداريين فظلوا عدم التدخل [٥٣].

كان هناك نوع أخر من السخرة يجرى مقابل الضريبة يعني قيام الفرد بعمل لعدد من الأيام إذا عجز عن دفع ضريبة مالية ، ووجه كثيراً من النقد إلى هذه السخرة إلا أن الحكومة الفرنسية دافعت عن نفسها وادعت بأن هذا النوع من السخرة كان مألوفاً لدى الأفريقيين قبل تكريس الوجود الفرنسي ، واستمرت السخرة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي مجال العمل أسندت الإدارة الفرنسية للعمال الأفارقة أصعب الأعمال كالعمل في السكك الحديدية مقابل أجر زهيد لا يكفي قوته وقوت عائلته ،فضلا عن، فرض الضرائب[٥٤].

الاستنتاجات

تبين من خلال دراستنا للموضوع جملة من النتائج أهمها :

١. ارتبطت التطورات الداخلية في السنغال بالوجود الفرنسي الذي سعى إلى جعلها تصب لصالحه .
٢. إن الوجود الفرنسي في منطقة غرب إفريقيا ، كان له أثر على التطورات الداخلية في السنغال، وذلك لأن سياسة الفرنسية كانت دائماً تركز على المناطق الغنية بالثروات، فضلاً عن ، إنها نقطة مواصلات مهمة لربط المستعمرات الفرنسية مع بعضها البعض، فقد وجدت فرنسا في السنغال المكان الأنسب لتنفيذ سياستها الاستعمارية في غرب إفريقيا، مما انعكس على التطورات الداخلية في السنغال.
٣. انعكست مقررات مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥، على الأوضاع الداخلية في السنغال عبر استغلال فرنسا لتلك المقررات ، التي سمحت للدول الاستعمارية من بسط نفوذها على أي منطقة إفريقية ، مما سهل لفرنسا اعلان حمايتها على السنغال في عام ١٩٠٤.
٤. أوجدت فرنسا نظام الحكم في السنغال يناسب مصالحها الاستعمارية ،واعتمدت نظام الحكم المباشر الذي يقوم على القوة العسكرية، وبذلك سلبت حقوق السكان الأصليين من إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم .
٥. شهدت السنغال النزاعات والخلافات بين زعماء القبائل المحلية ، نتيجة الوجود الفرنسي الذي سعى لتحقيق مصالحه عبر الوقوف مع بعض القبائل ضد قبائل أخرى .
٦. اتسمت السياسة الفرنسية في السنغال بالإضرابات وعدم الاستقرار ،نتيجة رفض السكان الأصليين للوجود الفرنسي منها : مقاومة الزعيم ساموري توري ،التي انتهت في عام ١٩٠٤، ومقاومة قبائل الولوف ، التي انتهت في عام ١٩٣٨.
٧. شهدت التطورات الاقتصادية في السنغال تغييرات كبيرة نتيجة السياسة الفرنسية التي سعت لربطها بالاقتصاد الفرنسي عبر استغلال الثروات الزراعية والمعدنية عن طريق إنشاء طرق المواصلات والموانئ.

٨. انعكست التطورات الداخلية على ظروف السكان الأصليين التي اتسمت بالسوء والتدهور، نتيجة استخدام فرنسا سياسة العنف والاضطهاد لتنفيذ سياستها ،لاسيّما، العمل الإجباري والخدمة العسكرية الالزامية .

٩. كما شهدت الأوضاع الاجتماعيّة تطورات ،لاسيّما، بعد محاولة فرنسا عن طريق التعليم من اذابت الهوية الإفريقية وادخال اللغة والثقافة الفرنسية للمجتمع السنغالي.

Abstract

The French Policy Towards Senegal 1904-1960

Key words: French politics, Senegal, Africa

Assist. Prof. Ahmed Mohammed Jassim Abd (PhD)
University of Diyala / College of Basic Education - Department of History
Inst. Sadiq Ahmed Hamed (PhD)
Baghdad Education Directorate Al-Karkh First

The French policy was characterized by a lot of oppression towards the Senegalese people, which resulted in many internal political, economic and social events, since France declared protection over it in 1904, when Senegal became one of the pillars of France in the West African region that worked to exploit the capabilities of its population by establishing A political, economic and social system that emulates the French interests. It established a political system far from the tribal spirit prevailing among the colony's inhabitants, relying on military force and sought to break up the tribal system and impose a political system that calls for the French general ruler. Cash crops, in addition, France sought to spread Christianity, the culture and the French language by establishing an educational and health system sponsored by the French missionary societies, which strived to exploit the provision of these services to achieve their goals.

الهوامش والمصادر

(١)المحاصيل النقدية :هي المحاصيل الزراعية التي تدر ارباح وتكون رائجة في الأسواق العالميّة مثل الصمغ العربي والفستق العبيد. ينظر: فتحي محمد ابو عيانة ، الجغرافية الإقليمية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٦ ، ص٤٦٢.

(2) Gilbert Gonnin, Rene Kouame Allou , Histoire Senegal Les premiers habitants , Macmillan Publisher ,London , 1975, p.68.

(٣) محمود شاكر ، السنغال ، مكتبة دار الفتح بدمشق ،١٩٧١،ص ٨٧-٨٨.

(٤) فتحي محمد ابو عيانة ، المصدر السابق ،ص٤٦٢.

(٥)المصدر نفسه ، ص٤٦٣.

(6)Roth Ginio , French Colonialism Unmasked the Vichy years in French West Africa , University of Nebraska Press , USA., 2006 , P.188.

(7)Ibid. , p.190.

(٨) يحي ابو عزيز ، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠٠٩ ، ص٤١.

(٩) المصدر نفسه،ص٤٣.

(١٠) ليوبولد الثاني: ثاني ملوك بلجيكا ولد في تاسع من نيسان ١٨٣٥ ، تولى الحكم بين عامي (١٨٦٥-١٩٠٩) ، اتسمت مدة حكمه بارتكاب ابشع الجرائم في مناطق السيطرة البلجيكية في إفريقيا ،لاسيما، في مستعمرة الكونغو ، توفي في السابع عشر من كانون الأول ١٩٠٩. ينظر : Encyclopedia Britannica Concise , London, 2006 , p. 113.

(١١) بسمارك :رجل دولة وسياسي بروسي-الماني ، ولد في الاول من نيسان ١٨١٥ ، شغل العديد من المناصب السياسية والإدارية وكان له دور في توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية ، وأصبح أول مستشار لها بعد قيام الوحدة الألمانية في عام ١٨٧١ ، اعلن استقالته في عام ١٨٩٠ ، توفي في الثالث من تموز ١٨٩٨ . ينظر : Ibid. , p.563.

(١٢) عبدالله عبد الرازق ابراهيم ،مؤتمر برلين وأثره على الخارطة السياسيّة(بحث) ، دراسات أفريقيّة (مجلة) ، العدد (١٢) ،معهد البحوث والدراسات الأفريقيّة ، جامعة القاهرة ،١٩٨٣، ص٢٤.

(١٣) المصدر نفسه ، ص٢٥.

(١٤) عثمان الكلباني ، الاستعمار الأوربي في إفريقيا ، الرياض ، ١٩٩٢، ص٢٩٥-٢٩٦.

(١٥) محمد فاضل و ابراهيم كريديه ، الاستعمار وحركات التحرر في غرب افريقيا ، القاهرة ،١٩٨٨، ص٢٠٨-٢٠٩.

(١٦) شركة بريطانيّة أُسست في عام ١٥٨٢ ، وكان لها دور في توسيع وتثبيت النفوذ البريطاني في منطقة غرب إفريقيا . ينظر : Encyclopedia Britannica Concise , London, 2006 , p. 876.

(17)Frederick Cooper , Citizenship between Empire and Nation Remaking France and French Africa 1884-1960 , Princeton University Press , USA. , 2014 , P. 245.
(18) Ibid. , p.247.

(١٩) عبد العزيز بن عثمان التويجري ،السنغال الحاضر والماضي(مقالة) ، الاسلام اليوم(مجلة) ،العدد(٢٨) المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسكو – الرباط ، ص١١٩.

(٢٠) الهام محمد علي ذهني ، جهاد المماليك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي١٨٨٤-١٩١٤ ، الرياض، ١٩٨٨،ص٤٥.

(21)Martin A. Klein , Colonial Rule in French West Africa , Cambridge University Press , London , 1998 , p.345.
(22) Ibid , p.347.
(23) Frederick Cooper , OP. Cit., p.254.
(24)Ibid. , p.257.

(25) Martin A. Klein, OP. Cit., p.347.
(26)Jean Suret Canale , French Colonialism in Tropical Africa 1900-1960 , Hurest Company Publishing ,London , 1971, p. 198.
(27) Ibid. ,p.200.

(٢٨) الهام محمد علي الذهني ، المصدر السابق ، ص٥٧.

(٢٩)عثمان الكلباني ، المصدر السابق ،ص٣٠٣.

(٣٠) فيصل محمد موسى ، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، بنغازي ، ١٩٩٧ ، ص١٣٣.

(٣١) عثمان الكلباني ، المصدر السابق ،ص٣٠٣.

(32) Martin A. Klein, OP. Cit., p.349.
(33)Ibid., p.352.

(٣٤) لويس بريسولي: أحد الضباط الفرنسيين ولد في عام ١٨٧٧ ، تسنم العديد من المناصب العسكرية والإدارية في المستعمرات الفرنسية، أصبح حاكماً لمستعمرة السنغال بين عامي ١٩٣٣-١٩٤١ ، ينظر : Jean Suret Canale , Op. Cit.,p.256.

(٣٥) محمد فاضل و أبراهيم كريديه ، المصدر السابق ، ص٢١٣.

(٣٦) يحي ابو عزيز ، المصدر السابق ، ص٤٥.

(37) Veronque Helenon , French Caribbean in Africa , Palgrave Macmillan Publisher , London ,2011 , p.138.
(38)Ibid. , p.140.
(39) Tony Chafer , The end of Empire in French West Africa , Oxford University Press , London , 2002, p. 144.
(40) Jean Suret Canale , Op. Cit.,p.259.
(41) Veronque Helenon , Op. Cit.,p.140.

(٤٢) الجدول من عمل الباحثان ينظر :
Jean Noel Loucou , Historical Senegal Publisher , France , 1984 , p.68.
(43) Ibid. , p.69.
(44) Ibid. , p.71.

(٤٥) الجدول من عمل الباحثان ينظر : احمد طاهر ، تاريخ افريقيا فصول من الماضي والحاضر ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٤،ص١٥٣-١٥٦.

(46) Tony Chafer , Op. Cit. , p.146.

(٤٧) الجدول من عمل الباحثان ينظر :
Veronque Helenon , Op. Cit., p.142-145.
(48) Tony Chafer , Op. Cit. , p.147.
(49) Jean Noel Loucou , Op. Cit. , p.70.

(٥٠) محمد بشير ، مظاهر نشر التعليم الغربي في إفريقيا الغربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٧٤.

(٥١) المصدر نفسه ، ص٧٧-٧٨.

(52) Tony Chafer , Op. Cit. , p.77-78.
(53) Ibid. , p.79.
(54) Ibid. , p.81.